حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٧٢) ٢٠١٤/١٢/٢٨ م | www.al-badeel.org | Issue (172) 28/12/2014

روسيا المأزومة ومغازلة الغرب بالورقة السورية

حسام ميرو

أسقط انفصاليون أوكرانيون، في شهر تموز الماضي، طائرة ماليزية بصاروخ، وقد اعتبرت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تحطم الطائرة "جريمة حرب"، وقد كان إسقاط الطائرة مقدمة لزيادة العقوبات الأمريكية والأوروبية على روسيا، ويمكن القول إن إسقاط الطائرة قد قرع جرس إنذار لدى الغربيين، وجعلهم يذهبون نحو مواجهة أكثر حدة مع موسكو.

الولايات المتحدة والغرب يعتبرون أن تغيير قواعد اللعبة داخل أوروبا هو أمر غير مسموح به في العلاقات الدولية، وأنه لا يحق لموسكو الاعتماد على أدوات الحرب اللامتناظرة، مثل الانفصاليين الأوكرانيين، من أجل الضغط على أوروبا، وأن السياسة الروسية بوصولها إلى هذا الطريقة في إدارة خلافاتها مع الغرب هي دليل على أن روسيا/بوتين تقوم باستعادة سياسات من ماضي الحرب الباردة في ظل عالم تغيّرت فيه الكثير من المعطيات، والكثير من موازين القوى، وأن روسيا تتصرف وكأنها الاتحاد السوفييتي السابق، وبالتالي فإن عدم وضع حد لأوهامها قد يجر المزيد من الويلات على أوروبا، وعلى مجمل العلاقات الدولية.

كان المأمول أوروبياً وأمريكياً أن تشهد روسيا تحولات مهمة في نظاميها السياسي والاقتصادي يجعلانها تنخرط في العلاقات الدولية بوصفها بلداً أوروبياً، وليس بوصفها إمبراطورية ما فوق أوروبية، لكن مسيرة روسيا منذ عام 2000 ذهبت باتجاهات مغايرة، إذ أن النظام السياسي الروسي شهد مراوحة في المكان، ولم تتقدم روسيا نحو حسم الخيار الديمقراطي الداخلي، كما أنها ظلت تعتمد على الريع النفطي، ولم تسعَ إلى الاستفادة من هذا الريع في تنويع اقتصادها، حيث بقي النفط والغاز يشكلان 70% من الصادرات الروسية.

منذ ستة أشهر أخذ الروبل الروسي بالتهاوي، وفقد حوالي 100% من قيمته أمام الدولار، كما أن هبوط أسعار النفط وضع الاقتصاد الروسي أمام تحديات التضخم في الأسعار، وخرجت من روسيا استثمارات هائلة تقدر بحوالي 120 مليار دولار، وبدأت القيادة الروسية بالبحث عن حلول لمعالجة هذا الوضع الكارثي، ومن غير المتوقع أن تجد روسيا حلولاً سريعة لأزمتها، فأسعار النفط، كما هو متوقع، ستواصل هبوطها.

لا شك أن روسيا تحتاج في هذه اللحظة الحرجة إلى إيجاد مفاتيح لحلحلة أزمتها مع الغرب، إذ أن الأزمة في جذرها الأساس ذات طبيعة سياسية في المقام الأول، وعلى الرغم من توجه روسيا نحو تركيا لتصدير الغاز إلا أن هذا الأمر سيحتاج إلى وقت طويل، ولن يعطي نتائج قريبة يستفيد منها الاقتصاد الروسي، وبالتالي فإن روسيا تحتاج إلى معالجة عاجلة لأزمتها، وهو ما يعني تقديم تنازلات لأوروبا وأمريكا.

قد يكون من المبكر التنبؤ بمآلات الصراع الغربي–الروسي، وكيف سيدير الطرفان الأزمة بينهما، لكن، ما يهمنا هو ماذا ستقدم روسيا في الملف السوري، وهل سيكون ما تقدمه مرضياً للغرب وحلفائه الإقليميين؟.

إن التعنت الروسي في الملف السوري، وتقديم دعم سياسي أممي للنظام السياسي عبر ممارسة حق النقض/ الفيتو لمصلحة النظام السوري، قد وصل إلى مرحلة باتت معها تكاليف دعم النظام السوري أكثر من فوائدها، لاسيما أن الروس لم يستفيدوا من الموافقة الأمريكية على إدارة روسيا للملف السوري، في الوقت الذي كانت فيه إدارة أوباما مقتنعة بأنه يمكن الاستفادة من روسيا في احتواء الصين. لا شك أن التحرك الروسي الأخير نحو إقناع المعارضة السورية بعقد مؤتمر في موسكو من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة السورية يأتي في الجزء الأكبر منه على خلفية دخول روسيا نفق الأزمة الاقتصادية، وضرورة إعادة حساباتها تجاه الدول الإقليمية، خصوصاً المملكة العربية السعودية وإيران.

ستحاول روسيا تقديم الورقة الأقل تكلفة بالنسبة لها لإرضاء الأمريكان والأوروبيين، وهي الورقة السورية، إذ أن حسابات الورقة الأوكرانية أشد تعقيداً بالنسبة لروسيا، وهي تعني الموقع الاستراتيجي لروسيا في النظام العالمي، وهو ما سيحتاج إلى مفاوضات أكثر تعقيداً بين الجانبين.

إن سيناريو نجاح المبادرة الروسية للحل أصبح مرجحاً، لكن نجاحه سيعتمد على قبول إيران بهذا الحل، وبطبيعة حساباتها في سورية ولبنان والعراق، لكن ما تعانيه روسيا نتيجة لهبوط أسعار النفط تعانيه إيران أيضاً، وهو ما يعني أن إيران قد تقدم تسهيلات للحل السياسي.

لكن أن يكون الحل السوري مرجحاً فهذا لا يعني أنه سيكون هو السيناريو الذي سيفرض نفسه، فالحسابات الدولية والإقليمية معقدة، والحروب فيها كثيرة، وما زالت بعض الدول لم تفقد آمالها ورهاناتها على موقعها المستقبلي في الشرق الأوسط والعالم.

رجّحوا سقوط طائرته نتيجة عطل فني

«الكساسبة» الأردني الأسير لدى «داعش» يثير التناقضات السورية

عصام عطا الله

تباينت ردود فعل الشارع السوري حيال سقوط إحدى طائرات التحالف، ووقوع قائدها معاذ الكساسبة أسيراً بيد تنظيم الدولة الإسلامية، فشكك كثير من السوريين بداية بروايات إسقاط الطائرة الأردنية، ففي حين استبعد قسم من السوريين احتمالية إصابتها بصاروخ حراري، يقول أبو منير مقاتل سابق في الجيش الحر: «كان الطيار الأردني سليماً وحطام الطائرة لم يكن محروقاً أو متفحماً كحال طائرات نظام الأسد عندما كنا نسقطها، مما يجعلنا نستبعد فرضية تفجيرها بصاروخ حراري» استبعد إسقاطها من قبل النظام، لبعد أنظمة الدفاع الجوية الصاروخية التابعة للنظام عن مسرح الحادث، يتابع أبو منير: «مع صعوبة فرضية قيام النظام بإسقاطها نبقى أمام احتمالية سقوطها بعطل فني» ويؤكد هذا الاحتمال إضافة لما سبق تصريح الخارجية الأمريكية ثم السلطة الأردنية لاحقاً أنّ الطائرة لم تسقط بنيران التنظيم، ولم يذكر الطرفان تفاصيل أخرى لأسباب تتعلق بالروح المعنوية، يتابع أبو منير: «وربما لعبت الخبرة القتالية الضعيفة للطيار دوراً بذلك» وذكر هذا سيحرج الحكومة الأردنية أمام الشعب الأردني.

أما الشارع السوري المؤيد للتنظيم فسلم برواية التنظيم، وذهب شوطاً بعيداً، يقول محمود الحسن من ريف حلب الشرقي: «الآن بدأت المعركة الحقيقية، وسيرى أعداء الله المزيد، فالتنظيم يمتلك صواريخ يصل مداها لـ 12 كم» ، ويدفع هذه الرواية قصف النظام شبه اليومي لمناطق التنظيم ولا سيما في مدينة الباب، فمؤيدو التنظيم مع إنزال أشد العقوبات بالطيار باعتباره كافراً مرتداً يقصف المسلمين ويدمر ديارهم، ويوالي الكفار.

وتعاطف بعض السوريين مع الطيار الأردني باعتباره شاباً عربياً أولاً، ولموقف الشعب الأردني من الثورة السورية ثانياً، يقول المدرس سعيد من ريف حلب: «لا تتحمل الحكومة الأردنية وقوات التحالف وقوع الطيار معاذ بالأسر فحسب، بل يتحملون مسؤولية اختراق السيادة السورية لاعتبارات تخدم مصالحهم بغض النظر عن مصالح الشعب السوري» فالسوريون يرون أنّ معاذ ضحية لمؤامرة كبيرة.

ويتخوف السوريون ولا سيما في الأردن من تبعات الحادثة، فبدأ مناصرو النظام السوري سواء في سورية أو الأردن على قلتهم بإذكاء نار الفتنة بين الشعبين السوري والأردني على مواقع التواصل الاجتماعي، يقول المحامي حسين من ريف حلب الشرقي: « أثناء الأزمات تنساق الشعوب وراء عاطفتها السلبية والإشاعات وتكون مهيأة لخطاب الفتنة» ومسير الأمور في هذا المنحى سيضيف للسوريين كارثة جديدة.

لكنّ قسماً من الشارع السوري كان غير مبالٍ بأسر الطيار الأردني، ولا سيما أنَّ معاذ لم يَقْدُم إلى سورية في إطار المشروع السوري، يقول المدرس أحمد من ريف حلب الشرقي: «لا يجب النظر إلى معاذ باعتباره طياراً عربياً، فمهمة معاذ الحربية لم تتم تحت راية الثورة السورية أو الجامعة العربية إنما كانت في سياق التحالف الدولي (الأمريكي) الذي قدم خدمات جليلة للأسد» فلا ينظر لمعاذ على أنه أردني بل ينظر إليه كمقاتل ضمن التحالف.

فالطيار معاذ لا يختلف عن الأردنيين الذين ينضوون تحت لواء التنظيم، والطرفان جاءا لتحقيق مصالح التحالف والتنظيم لا السوريين والأردنيين، يقول المحامي حسين: « من الظلم أن تُقيَّمَ الشعوب ولا سيما العربية من خلال حكوماتها، أو أفراد منها» فالحكم على الشخص ينطلق من مشروعه الذي يسعى نحوه.

غير أنَّ غالبية السوريين اعتبروا أنفسهم طرفاً ثالثاً رغم أنّ الحرب تجري على الأرض السوريّة، فكما التنظيم لا يخدم مشروعهم الوطني كذلك ضربات التحالف لا تصب في صالح المشروع الوطني لأنها تخدم التنظيم بشكل غير مباشر، والأسد بشكل مباشر، يقول المدرس عبد الرحمن : « أسهمت ضربات التحالف بزيادة شعبية التنظيم، ومنحته نوعاً من الشرعية باعتباره الجهة القادرة على الإطاحة بالأسد، كما أسهمت بمنح الأسد نوعاً من القوة، حيث رفعت عنه عبئاً كثيراً» فمصلحة السوريين خارج دائرة هذه الضربات.

وأثارت ردود الفعل استغراباً لدى السوريين، فالحكومة الأردنية تحمل التنظيم مسؤولية سلامته، والقوى الدولية طالبت التنظيم بحسن معاملته وحذرت من المساس به، وكأنّ الطيار الأردني كان في رحلة سياحية، أو كأنَّ التنظيم يستجيب للقوانين والأعراف الدولية، يقول المحامي حسين: « هذه التصريحات أشبه بذر الرماد في عيون الشعوب، فكلهم يدركون أن التنظيم لا يكترث بتهديداتهم، وهو سيفعل بمعاذ ما يراه يصب في مصلحة التنظيم» فإعدام الطيار الأردني أسهل بكثير من إعدام الصحفي الأمريكي، فالتنظيم يمتلك المبررات المنطقية (وهو ليس بحاجة لها) أمام حاضنته، فمعاذ قام بغارتين ضد التنظيم، وربما قتل عدداً من العناصر، فهم يحاكمون رجلاً أراد قتلهم.

وغلب على السوريين مشاعر الحسرة والغضب، حيث شعروا بالمرارة من ردود الفعل الدولية التي تتجاهل مأساة السوريين، ففي المدينة نفسها التي سقطت فيها طيارة معاذ سقط أكثر من خمسين شهيداً لا أسيراً بطيران النظام السوري، فاعتبار السوريين مجرد أرقام لا قيمة لها ترك أثراً مراً، يقول الناشط الإعلامي أبو محمد : «أظهر الاهتمام بمعاذ كساسبة نفاق المجتمع الدولي، فسقط خلال ثلاثة أيام أكثر من 100 قتيل في الرقة والباب بطيران الأسد، ولم يتحرك العالم لإنقاذ السوريين من إرهاب الأسد» فالموازين المختلة تسهم في تعقيد الأزمة واستمرار المأساة.

رغم أن معظم الشعب السوري ضد تنظيم الدولة الذي سرق الثورة وقاتل الثوار، ولا ينسى الشعب مجازره الوحشية إلا أن ردود فعل السوريين تجمع على أنَّ معاذ كساسبة سقط نتيجة حرب عبثية قبل أن تسقط طائرته، فالحرب وفق صورتها الحالية لا تخدم أبناء المنطقة، ولا تصب في إطار محاربة الإرهاب فعلياً، لأن التنظيم يتمدد ويجذب مؤيدين ويضرب على الوتر العاطفي ويستثمر كل أخطاء القوى الأجنبية، فتحييد الضربات الجوية للأسد، وغياب مشروع واضح للحل المستقبلي في سورية يطيل من أمد الأزمة، ويزيد من تأزم الوضع، ويفتح المنطقة برمتها على أبواب جهنم.

فشل الرهان على التدخّل الأميركي

فيكتوريوس بيان شمس

دخلت الأزمة السورية منعطفاً جديداً منذ بدء الضربات الجوية للتحالف الدولي الواسع بقيادة الولايات المتّحدة الأميركية ضد "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش)، هذا التحالف الذي صرّح مراراً وتكراراً أن تدخّله محصور بقتال هذا التنظيم، لوقف توسعه وتمدّده.

طرح التحالف منذ تدخّله عدّة نقاط مثيرة للجدل ملخّصها:

الصراع مع داعش قد يستمر لسنوات وربّما عقود.

العمل على تدريب عناصر سورية توصف بـ "المعتدلة" لمواجهة تنظيم "داعش"، هذا التدريب يحتاج لأشهر طويلة، وربّما لسنوات.

إقالة وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل من منصبه على خلفية اختلافه مع إدارته على استراتيجية وقف تمدّد "داعش" في سوريا والعراق.

عدم ربط ملف "محاربة الإرهاب" بإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

تناغم أميركي – إيراني، بعد تمديد المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، وما نتج عنه من تحرير لمليارات الدولارات الإيرانية التي كانت محتجزة. وحديث عن عودة العديد من الشركات الغربية، مثل شركات صناعة السيارات للعمل في ايران من جديد. ثم ترحيب أميركي بدخول ايران على خط المواجهة مع "داعش" بعد الضربات الجوية التي وجّهتها له في محافظة ديالى العراقية.

من جهة أخرى، يبدو أن هناك نشاطاً روسياً – صينياً لافتاً، ويتحرّك على عدّة محاور سواء مع أطراف متعدّدة ومتناقضة في "المعارضة"، كما في لقاء السفير الصيني في تركيا بأمين عام "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" نصر الحريري، أو زيارة معاذ الخطيب لروسيا، ثم بزيارة بوغدانوف لتركيا ولقائه ببعض أعضاء "الائتلاف"، إضافة للزيارة الأخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتركيا، والتي استمرت ليومين.

يأتي هذا وسط ظروف اقتصادية استثنائية صعبة يمر بها الاقتصادين الروسي والإيراني بعد انهيار أسعار النفط لأكثر من 25%، واستعداد سعودي لخفض سعر برميل النفط لما دون 90 دولاراً بحسب مسؤولين سعوديين.

أصبح من الواضح أن للتدخّل الدولي بشقيه، الروسي والأميركي، برنامج مغاير لآمال ومصالح الشعب السوري، وهو الذي يتحرّك بناء على ثابتتين: "الحفاظ على بنية الدولة"، و إنجاز التغيير بتسوية، كثر الحديث فيها حول العودة لمبادئ "جنيف1". وأن تكلفة هذا التدخّل ستكون مرتفعة على الجميع منذ بدأ التحالف بقصف منشآت حيوية داخل الأراضي السورية، أو بالضربات التي تطال المدنيين عن طريق "الخطأ" على غرار ما كان يحصل في العراق طوال فترة احتلاله. إضافة لفراغ يراه الروس، عبّر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للرئيس التركي رجب طيب أردوغان: "نحن غير متمسّكين بالأسد، لكن الأزمة في البديل .. فهل لديكم بديل مناسب؟".

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن أميركا هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تتوقّف عن القتال منذ أكثر من (100) عام، والتي تمتلك أكثر من (1000) قاعدة عسكرية خارج حدودها، وأكبر موازنة دفاع في العالم تتجاوز عادة (500 مليار) دولار. وهي الدولة الأكثر شهرة بالتدخّل في شؤون الغير، لتسقط أنظمة، وتعتقل رؤساء لتحاكمهم على طريقتها الخاصة، كما حصل في العام 1989 عندما احتلت بنما، ثم اعتقلت ديكتاتورها السابق والفاسد ايمانويل نورييغا في العام التالي، ليحكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً. أو عندما اعتقلت الرئيس العراقي السابق صدام حسين في 13 كانون الأول 2013 ، أي بعد احتلالها للعراق بأشهر، لتحاكمه، وتعدمه في 30 كانون الأول 2006. إذا ما أخذت هذه التجارب والمعطيات بعين الاعتبار، يصبح من اليسير فهم رهان البعض على التدخّل الخارجي، وبالتحديد الأميركي، كبعض القوى الإسلامية، والتي استطاعت في لحظة معيّنة، مستغلّة صلف النظام في التعامل مع الحراك الشعبي منذ يومه الأول في دفع الشارع لطلب "التدخّل العسكري الفوري" في جمعة 16 آذار 2012 قبل أن تدخل القوى الأصولية المتطرّفة على خط الأزمة، لتتغيّر طبيعة الصراع فيما بعد، وهو ما أتاح للولايات المتّحدة حشد تحالف ضم قرابة (60) دولة "لمحاربة التطرّف"، وليس لإسقاط النظام.

إلا أن سؤال الرئيس الروسي لأردوغان: "هل لديكم بديل مناسب؟"، يضيء على التقاطعات الأميركية الروسية، وإن اختلفت نوايا وتوجّهات كل منهما، لكن الثابت فيها، هو الحفاظ على مصالحهما، إن لم يكن توسيع قاعدة هذه المصالح، والتي تعتبر "اسرائيل" جزءاً لا يتجزّأ منها في الشق المتعلّق بأميركا، بمعنى: أن السلطة المجرّبة على مدى عقود، والتي حافظت طوال هذه المدّة على الهدوء المطلق للجبهة مع "اسرائيل"، أفضل من بديل آخر غير مضمون.

وإذا ما أعيدت قراءة تجارب التدخّل الأميركي في دول أخرى بحجة "مكافحة الإرهاب"، سيكتشف أنّه رغم مرور سنوات، أو حتى عقود من الزمن، لم تستطع هذه الدول النهوض، أو فتح صفحة أخرى جديدة في تاريخها، بل تعمّقت أزماتها ومشاكلها، كما حصل في أفغانستان منذ احتلالها في العام 2001، أو العراق بعد العام 2003.

لا شك أن الجهات التي تطالب بالتدخّل الأميركي، تدرك الحقيقة كاملة، أي أن أميركا قد تتدخّل لإزاحة نظام، لكنها بالضرورة ستخلّف وراءها دولة فاشلة، عاجزة، ضعيفة، عرضة للابتزاز وإعادة التدخّل في أي لحظة ولأي سبب كان، بسبب هشاشة التركيبة الاجتماعية التي يلعب الاحتلال دوراً في تغذيتها وإيجادها كما في المثال العراقي الذي تطيّف بعد الاحتلال، ثم أصبح منبعاً لـ "الإرهاب" من جديد.

بهذا يكون الإصرار على طلب التدخّل وتبريره نابع من منطلقين. في الأول يعبّر عن الفشل في الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع الثائر في مواجهة النظام الذي استطاع أن يشكل حلفاً طائفياً يدعمه ليستمر، ولهذا أسبابه المتعدّدة التي تبدأ بإيجاد المنظّمات الأصولية المتطرّفة لتصوير الثورة على غير حقيقتها، ولا تنتهي عند حدود انعدام الخبرة في العمل السياسي، والتي ساهم النظام نفسه في تعزيزها طوال فترة حكمه الماضية. وفي الثاني دافع كيدي، ولو من باب الاستجارة من الرمضاء بالنار، بمعنى التخلّص من النظام بأي ثمن، وبأي شكل كان.

في معمعان مبادرات الحل: السياسة قبل الأمن

محمد الجرف

في ظلّ الأوضاع الكارثيّة التي تمر بها سورية تكثر المبادرات المطروحة للحلّ، فنحن لدينا أفكار ديمستورا المُلقاة هنا وهناك لجسّ النبض، وأيضاً تُسوّق مبادرة مصرية (هي في حقيقتها مسودة نقط بين هيئة التنسيق الوطنية واتحاد الديمقراطيين بزعامة ميشيل كيلو). والأخير نشر مقالاً في موقع العربي الجديد بتاريخ 25 ديسمبر 2014 بعنوان مقترح حل في سورية، وهو ما سيتم مناقشته هنا كمثال عن المبادرات لحل الوضع المعقد جداً.

هناك نقطتان في مقالة السيد كيلو يُمكن مناقشتهما على صعيد الشكل:

أولاً– يبدأ ميشيل كيلو مقاله بالقول إنّ وثيقة جنيف تنص على "إزاحة بشار الأسد عبر ممارسة صلاحياته خلال مرحلة انتقالية"، ويتابع "فإن الحل المقترح في وثيقة جنيف يقرر إعفاء الأسد من مهامه رئيسا، ودمج أطراف من النظام في المرحلة الانتقالية". لا أدري حقيقةً كيف تغافل السيّد كيلو عن حقيقة أنّ وثيقة جنيف الصادرة في حزيران/يونيو 2012، لا تنصّ صراحةً على رحيل الأسد، لا هي ولا النقط الست التي ألحقها كوفي أنان بها. بل إنّ جذر الخلاف الأساسي بين وفدي النظام والمعارضة المتفاوضين في جنيف 2 كان حول تأويل نصّ غير صريح. يبني ميشيل كيلو بالكامل تصوّره المعتمد على تشكيل هيئة حُكم انتقالية تقوم برضا الطرفين المتصارعين على نصّ خلافيّ بين الموالاة والمعارضة، وهو بذلك يحكم عليه بالفشل مسبقاً، إذ لن يكون سوى مجرد تكرار لنقاشات التأويل الخالية من النيّة الجدية في الحل.

ثانياً– النقطة الثانية، هي في دعوته إلى "توافق المعارضة السياسية على حلّ سياسي، تنجزه إبان مؤتمر وطني، ينظمه الائتلاف بالتعاون معها، يعيد هيكلة التمثيل الوطني داخله، ليشمل القوى المناضلة من أجل الحرية والدولة الديمقراطية، ومن ينفكون عن النظام، ويبدون استعدادهم للمشاركة في الهيئة الحاكمة الانتقالية ومرحلة الانتقال من بديله الديمقراطي". طبعاً، يعلم السيد كيلو– وهو خير العارفين– أنّ الائتلاف وبقية المعارضة السياسية يعيشون في أسوأ أيامهم شعبياً، ولا يستطيع أي طرف ادعاء الشرعية الداخلية من الشعب السوري. وهناك انفضاض دولي عن الائتلاف بالذات، ومع ذلك يأمل منهم إعادة هيكلة التمثيل الوطني داخله ليشمل القوى المناضلة – كذا– من أجل الدولة الديمقراطية.

المقدمة السابقة ضرورية للقول بأنّ معظم المبادرات التي طُرحت كمقترحات لحل القضية السورية هي مبادرات اهتمت بالشكل فقط، وأغفلت الجوهر.

لنتأمل قليلاً في هذه الأرقام: "أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان الثلاثاء 02/ 12/ 2014، أن حصيلة الحرب في سورية تجاوزت 200 ألف قتيل وأكثر من مليون ونصف الجريح، خلال حوالي أربعة أعوام. وأدى النزاع السوري إلى إصابة أكثر من مليون ونصف آخرين بجراح، وإعاقة عشرات الآلاف إعاقات بعضهم دائمة، وتيتيم مئات الآلاف من الأطفال، وتشريد أكثر من نصف الشعب السوري، إضافة إلى تدمير البنى التحتية، والأملاك الخاصة والعامة، حسب المرصد. وتابع أنه يجب إضافة 300 ألف شخص قيد الاعتقال لدى النظام السوري، بينهم 20 ألفا يعتبرون في عداد المفقودين بينهم آلاف المقاتلين والمدنيين المحتجزين رهائن لدى تنظيم الدولة الإسلامية ومجموعات أخرى تنشط في سورية".

للأسف فإن هذه الأرقام عدا أنها متواضعة جداً ولا تعكس حقيقة المأساة– فرقم الـ 200 ألف ضحية تمّ التوقف عنده منذ أكثر من عام، كما أنّ نسبة من يحتاج إلى مساعدة فعلية من السوريين بلغت –80% فإن كل هذه الخسائر كانت للأسف دون أدنى منفعة تُذكر. فالتغير الكبير الذي تُبشّر به الحروب الكبيرة عادة لم يحدث، والحل الذي تُقدمه المبادرات كان يمكننا الوصول إليه من دون حرب.

لكن هل يعني هذا رفض المبادرات والحلول السياسية؟ بالتأكيد لا. ولكن، أصبح واضحاً بعد قرابة الأربع سنوات، أنّ الاتفاقات والمبادرات التي تُنسج بضغط خارجي من الصعب أن تُسوّق سورياً. بينما يستطيع السوريون إذا اتفقوا على مبادرة للحل أن يسوقوها خارجياً. هذا فارقٌ مهم، إذ أنّ مهمة الخارج تكمن أساساً في لجم وفي وقف تمويل ودعم المجموعات المسلحة المحسوبة على طرفي الصراع. ونحن تعلمنا أنه كلما تدخل الخارج أكثر) ولو من باب فرض الحلول(كلما كانت الفاتورة أكبر.

السؤال: كيف يستطيع السوريون صياغة مبادرتهم؟ الجواب يقدمه السيد كيلو، ولكنه يقدمه معكوساً. فهو يدعو لأن تتمثّل القوى السياسية الموجودة على الساحة حالياً –وهي في معظمها ضعيفة، ومهلهلة، وبدون قاعدة شعبية حقيقية– في مؤتمر وطني جامع. بينما يغدو ضرورياً برأينا أن يُفرز هذا المؤتمر قواه السياسية الحية من خلال جلساته، بينما يكون التمثيل فيه على أساس المناطق والولايات.)يمكن مراجعة تجربة السوريين في المؤتمر السوري العام بدوراته الثلاث –1919 1920(. هناك مشكلات تقنية كثيرة دون ذلك، ولكن لا بأس في صرف الجهد عليها بدلاً من إضاعته على المراوحة في المكان. من جهة ثانية، يبدو السوريون، ونتيجة لهول الكارثة، متسرعين للوصول إلى تسوية "المتعبين" لا تسوية "المقتنعين". محاولين استثمار المناخ الدولي الذي لا يبكي على ضحايا البراميل بقدر ما يُصفق لخطابات ومقالات السياسيين الفاشلين، المتأخرين دوماً عن اللحاق ببلدهم. تغليب السياسة على الأمن هو ما يبدو مهماً جداً عند الحديث عن أي تسوية، فمع إدراكنا لتعب الناس وبحثها عن حد الأمان الأدنى في جو الفوضى الراهن، إلاّ أن التفكير بالأمن بعيداً عن السياسة سوف يعني أن بذور الانفجار ستبقى موجودة عند أي منعطف قادم. علينا قراءة التجربتين اللبنانية والعراقية بتمعن شديد.

المبادرة الروسية تعيد حسابات النظام والمعارضة

ياسر بدوي

لا نستطيع إلا الانخراط في أية مبادرة دولية من أجل الحل السياسي للقضية الثورية لتجاوز الأزمة التي جر النظام الوطن إليها، والنقطة الأولى في هذا الطريق هي وقف العنف بكافة أشكاله وصوره، ومهما كان مصدره، لأن العنف لا يجر إلا المزيد من العنف والنقمة والخراب والتهجير والقتل وتشتيت الحلول. وقف القتل هو البند الأول في جميع المبادرات العربية والأممية، منذ المبادرة العربية الأولى في سبتمبر 2011 ، إلى خطة كوفي عنان بنقاطها الستة المعروفة، ثم بيان جنيف واحد الذي تم تكريس أهم نقاطه في قرار مجلس الأمن رقم 2118 ، وقد أكد هذا القرار صراحة على تطبيق بيان جنيف 1 ، وتشكيل هيئة الحكم الانتقالية، لكن هذا الانخراط من المفترض ألا يكون من دون تبصر، أو أن يفتقر إلى الحسابات السياسية التي تقوم من أجلها المبادرة الروسية .

من هذه النقطة يمكن تقديم قراءة أولية في جوانب متعددة لمواقف المعارضة من هذا التحرك الروسي، ومخاطر وإيجابيات هذا التحرك، وكيفية استثمار الحدث، اتحاد الديمقراطيين برئاسة ميشيل كيلو أصدر بياناً أعلن فيه أنه لن يشارك في هذا الحراك، برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري الأسبق كتب في صفحته ناعياً التحرك الروسي قبل أن تظهر ملامحه قائلاً : "ذكرت بعض المصادر الصحفية أن اسمي ورد على قائمة المشاركين في لقاء المعارضة التي تزمع موسكو عقده في ٢٢ الشهر القادم. وللتوضيح لم أتلق أي دعوة من أحد، ولا أعتقد أن مثل هذا اللقاء، كما تسربت المعلومات عنه، يمكن أن يخرج بشيء مفيد للقضية السورية. وربما تحول، أكثر من ذلك، إلى فخ كبير منصوب للمعارضة. فمن جهة لا تزال موسكو تعتقد أن الحل السياسي يكون مع تثبيت النظام وليس في تغييره نحو نظام ديمقراطي يوحد السوريين، ومن جهة ثانية، لا أعتقد من طرفي أن انفراد أي عاصمة، خاصة موسكو التي كانت ولا تزال شريكا لنظام الأسد في الحرب على الشعب السوري، بالمبادرة السياسية يمكن أن يطمئن السوريين الذين ضحوا بأرواح أبنائهم، أو يقنع المقاتلين بأن هناك أمل حقيقي في الخلاص من الاستبداد والطغيان".

قد يكون التعليق على كتبه البرفسور برهان غليون حوار الغائب، لذلك يكون العرض بالتذكير أن موسكو لا يمكن لها أن تنفرد في الحل، وكيف سيكون هذا التحرك ورطة للمعارضة أو فخ، نعم روسيا داعمة للنظام، لكن السؤال السياسي لروسيا سيكون أعمق : هل تلتزمون ببيان جنيف واحد الذي نص على هيئة حكم انتقالية، وهل مصير الأسد بيدكم أم بيد إيران، وهل تستطيعون الالتزام بما نتفق عليه؟.

الدكتور عبد الرزاق انهال على روسيا بأقسى الأوصاف "روسيا هي أغبى استعمار في التاريخ !!!" ، وقال أيضاً: "لقد تحدث ماركس ولينين عن (حثالة البروليتاريا)، لكن العصابة المافيوية الروسية ، وصلت إلى حد من (الحثالية الرعاعية) لم تخطر على بال مؤسس دولتهم في أشد لحظات تشاؤمه، من حيث درجة مطابقة هذه المافيا البوتينية للحالة الأسدية الرعاعية البدائية الحسية الغريزية الدموية الهمجية، حيث لم يكن لنا أن نتصور أن تكون روسيا التي يفترض أنها (ثورية) هي حليفة الدولة الثيوقراطية (الإيرانية) في قيادة (الثورة الرجعية المضادة) ضد الربيع الديموقراطي في العالم العربي ... وفي مقدمته سوريا المحتلة والمستوطنة أسديا، التي تساهم روسيا بقتل شعبها بوصفها عدوا، لتثبت من جديد أنها أغبى استعمار في التاريخ ، ليس في خسارتها اقتصاديا كما كانت من قبل في الزمن السوفيتي، بل اليوم في خسارتها أيضاً– شعبيا : عربيا واسلاميا أكثريا سنيا ولو ربحت الشيخ معاذ وبعض فقهاء السلطان الأسدي الرعاعي" .

في المقابل يحاول طرف آخر من المعارضة تصوير روسيا بالمخلص، فقد عنون الشيخ معاذ الخطيب زيارته إلى موسكو (هل تشرق الشمس من موسكو) وبعيداً عن مضمون المقالة التي كتبها عن الزيارة و المبادرة ، إذ يكفي هذا العنوان ليدلل على آلية التفكير السياسي الذي يحمله (رئيس الحكومة المفترض) وكيف ينجح في المهمة التحريكية كما أسماها الخطيب ، فهل يستطيع التقدم وهو يحمل هذا التفكير ، القائم على الغزل و استفزاز الشارع و المنافسين في المعارضة ؟.

إحدى الشخصيات الهامة التي زارت موسكو ضمن وفد الخطيب ، وهو جنرال تحفظ على ذكر اسمه ، وصف الحالة سياسيا بشكل نستطيع التفاؤل معها ، ونبتعد عن التشنج ، والمواقف المسبقة ، قال الجنرال ح .ع : "لقد اسمعنا الروس كلاما حازما غير قابل للنقاش، وكانوا يصغون إلينا باهتمام ، أخبرناهم أن أي حديث عن بقاء الأسد و النظام المجرم هو ضرب من المستحيل ،لأنه محكوم بالفشل ، لا نستطيع توريث الأجيال نظام بهذا السوء ، سيلعننا التاريخ ، إن كانت روسيا تريد المحافظة على مصالحها ، فهي مصلحة لسوريا أيضا ، ليس من مصلحة سورية الثورة معاداة دولة عظمى مثل روسيا، وكان الكلام الروسي هو أنهم لن يفرضوا شيئا. ولا يمكن نتجاوز الحصيلة السياسية التي ساهمنا بصياغتها" .

الإيجابية الأولى التي نتجت عن الحراك الروسي، إعادة الروح للحل السياسي، و بداية تحسس الرأس من الأطراف السورية، المعارضة و النظام، المعارضة بدأت تراجع مواقفها و سلوكها، وتتجاوز المحرمات، والنظام بدأ يضيق أمامه هامش المناورة واللعب، وأستعيد هنا تصريح وزير الإعلام السوري عمران الزعبي ، عند إعلان بيان جنيف 1 ، عندها طالب موسكو بإيضاحات ؟ وبعدها كان القرار الخطير ضرب الغوطتين بالسلاح الكيماوي.

لا شك لا بد لمعارضة إضافة لوحدتها والتنسيق بين قواها، لا بد من قراءة بيان جنيف وحصيلة القرارات الدولية، والتمسك بها، والبناء عليها.

المناورات العسكرية الإيرانية .. رسائل ودلالات

* موسى القلاب

بدأت القوات المسلحة الإيرانية قبل أيام مناورات عسكرية كبيرة، في جنوب شرق البلاد وبحر عمان ومضيق هرمز حتى خليج عدن، حسب ما أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية. من المقرر أن تختبر القوات الإيرانية المسلحة خلال هذه المناورات، طيلة ستة أيام متواصلة، أنواعاً من الصواريخ والطائرات من دون طيار. في هذا الصدد، قال مسؤولون عسكريون إن 13 الف جندي يشاركون في هذه المناورات التي تمتد على منطقة برية وبحرية مساحتها 2،2 مليون كلم مربع. يلاحظ أن هذه هي المرة الاولى التي تنظم فيها إيران مناورات بحرية على هذه المسافة البعيدة من سواحلها، وخارج مياه الخليج.

شملت هذه المناورات التي تشارك فيها قوات جوية وبحرية وبرية ووحدات الحرس الثوري محافظتي سيستان بلوشستان وهرمزغان. كُلف الحرس الثوري "الباسدران" الموضوع تحت الأمرة المباشرة للمرشد الأعلى للجمهورية اية الله علي خامنئي، بمراقبة مضيق هرمز الذي يمر عبره القسم الأكبر من النفط في منطقة الشرق الأوسط. أكد الجنرال عبد الرحيم موسوي الذي يشرف على المناورات أن أحد أهم أهداف هذه المناورات هو زيادة القدرات الدفاعية للجيش الإيراني، وتعميق الخبرة القتالية لدى الشباب من العسكريين. كما أضاف أن قوات البحرية وسلاح الجو أساس هذه المناورات بدعم من سلاح البر وقاعدة دفاع (الحرس الثوري) خاتم الأنبياء. يتوقع أن تنتهي هذه المناورات في 30 ديسمبر الحالي.

جديرٌ بالذكر أن قائد البحرية الأميرال حبيب الله سياري وجه نداءً قبل بدء المناورات البحرية، من القوات البحرية الاجنبية مغادرة منطقة التدريب إلى حين انتهاء المناورات تفادياً لحصول أية حوادث عرضية، موضحاً أن هذه التدريبات لا تشكل خطراً على القوات الاجنبية المنتشرة في مياه وعلى ضفاف الخليج العربي، في إشارة إلى الأسطول الخامس الأمريكي المتمركزة قيادته في البحرين.

اهتمت وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية بهذه المناورات النوعية من حيث حجمها ومساحة انتشارها وتوقيتها، لكن التركيز الأكبر كان على أهدافها الحقيقية والرسائل التي تبعثها على كافة المستويات الداخلية في إيران، ودول الجوار العربي، خصوصاً دول مجلس التعاون، ثم إلى المجتمع الدولي برمته.

وفيما يتعلق بالبعد الداخلي، فإن إيران دائماً ما توظف مثل هذه المناورات والتمارين من أجل تعزيز الروح المعنوية الوطنية، وتوجيه أنظار الراي العام الإيراني وتوحيده نحو فرضية استراتيجية مفادها أن الأعداء الخارجيين يتربصون بإيران ويضمرون لها الشر. وأن على إيران قيادةً وجيشاً وشعباً أن يكونوا موحدين ومتكاتفين وعلى أهبة الاستعداد والجاهزية القتالية دوماً. كما عليهم ألا ينخدعوا بالتصريحات المتعددة والمتناقضة التي يعلن فيها الغرب مراراً وتكراراً أنه لا يهدف إلى معاداة إيران أو الهجوم عليها.

أما على الجانب الإقليمي، فإن إيران دائماً ما تلوح بعصا غليظة بوجه جيرانها العرب على الضفة الغربية من الخليج، والتأكيد لهم بأن إيران قوة إقليمية رئيسية وضاربة، يمكن أن تنفذ ما تقوله إذا رأت أن مصالحها الحيوية تفرض استخدام القوة العسكرية في أي مكان وزمان.

لكن على البعد الدولي، فإن إيران ترمي إلى تأكيد وزنها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وأن بإمكان الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة، أن يعتمدوا على إيران وحدها في حفظ وأمن واستقرار هذه المنطقة الحساسة من العالم. هذا الخطاب ذو النغمة القومية الفارسية ينكر بصورة مباشرة على العرب قدرتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم، بل إيران هي التي يجب ان تُسلَّم مفاتيح المنطقة كلها، وهذا يعني بصورة غير مباشرة أن تركيا واسرائيل غير مؤهلتين للقيام بالدور الذي تقدر عليه إيران.

أما على وسائل الاعلام، فيقول المحللون الإيرانيون بأن هذه المناورات العسكرية الإيرانية ما هي إلا رسالة حب وسلام وأمان، ولهذا السبب أطلق عليها اسم "الرسول الأعظم"، صاحب الرسالة السماوية السمحة إلى البشرية جمعاء.

أما المحللون الإقليميون، فيقولون إن مثل هذا الكلام المعسول ليس إلا تقيةً إيرانيةً مكشوفةً للتضليل والخداع، وأن الحكمة لتفسير حقيقة ذلك تكمن في القول العربي المأثور المبني على التجارب والخبرات الطويلة مع الإيرانيين، والقائل: " لا تخدعك دموعه في عينيه، بل انظر ماذا يصنع بيديه"!

أما المحللون الدوليون، فيؤكدون على أن إيران غير قادرة على تحدي الغرب والمجتمع الدولي بقوتها العسكرية، وأن وضعها لم يكن يوماً أضعف من وضعها اليوم. فهي تكاد تستجدي سرعة توقيع الاتفاق النووي المعلق والمؤجل، وظهرها ينحني إلى الأرض بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية التي أثقلت كاهلها، ثم جاء أخيراً هبوط اسعار النفط بهذا المستوى ليشكل "القشة التي قصمت ظهر البعير".

أما الدولة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وهي اسرائيل، العمود الاستراتيجي الأقوى في المنطقة، فإن إيران تغازلها من وراء الستار ليلاً ونهاراً، ذلك لأن إيران ليس لديها من القوات الجوية والبحرية والبرية ما تستطيع أن تهدد به أي هدف داخل اسرائيل، إلا فقط بالأقوال والخطابات والتصريحات الموجهة إلى الاستهلاك المحلي الداخلي في إيران.

من جهة العمود الإقليمي الاستراتيجي الآخر تركيا، فإن الطرفين يدركان أكثر من غيرهما أن إيران تحتاج تركيا اليوم أكثر من حاجة تركيا إليها. ذلك لأن إيران غارقةٌ إلى أذنيها في مستنقعات العراق وسوريا ولبنان واليمن، وأن تركيا تتنفس الصعداء متفرجةً على صرعات الآخرين ومعاناتهم.

لدى تحليل القدرات الاستراتيجية والعسكرية الإيرانية، ومقارنتها بما لدى الدول العربية الخليجية التي تستعرض إيران عضلاتها أمامها كل عام بمناورات عسكرية عارمة ، فإن مقارنةً علميةً دقيقةً مع ما تمتلكه دول مجلس التعاون، وفي طليعتها السعودية والإمارات، تظهر بوضوح أن الأسلحة البرية والبحرية والجوية التقليدية التي بحوزة إيران ما زالت متهالكة وصدئة وعفا عليها الزمن، في حين أن أسلحة جيرانها من دول الخليج، البرية والبحرية والجوية والصاروخية للدفاع الجوي، هي من أحدث ما توصلت اليه تكنولوجيا الثورة الصناعية في العالم.

*عميد(م) وباحث استشاري بمركز الشرق للبحوث – دبي.

الأردن مصمّم على محاربة الإرهاب و«داعش» نحو التفاوض على الطيار

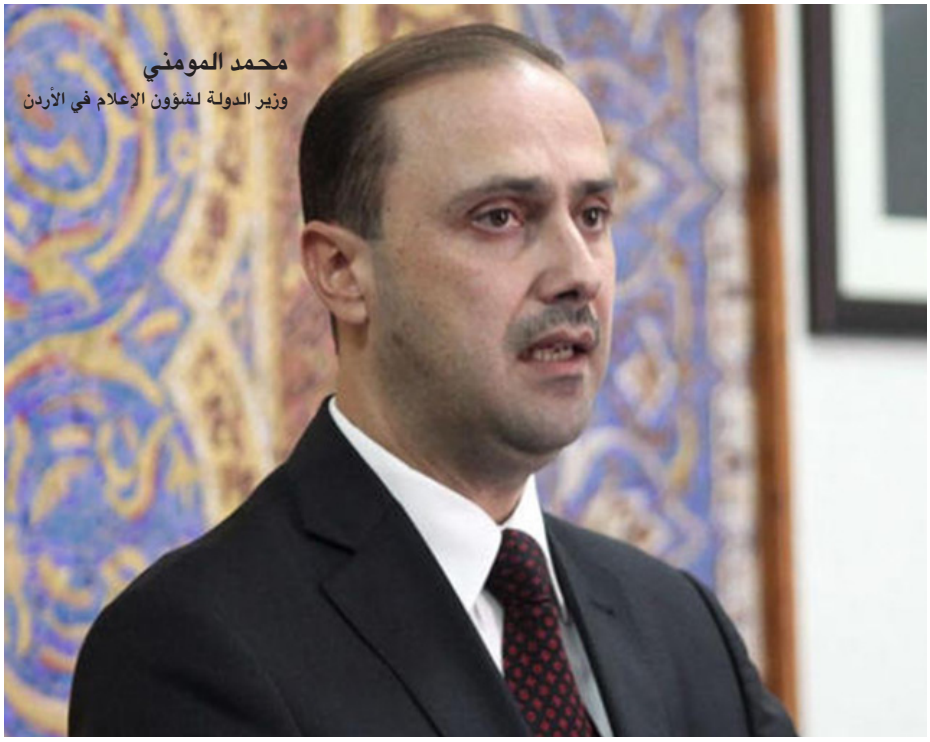
محمد المومني
وزير الدولة لشؤون الإعلام في الأردن

أكد الأردن أنه مصمم على حربه ضد الإرهاب على رغم سقوط مقاتلة حربية أردنية تابعة للتحالف الدولي – العربي وأسر طيارها الأردني على يد تنظيم «الدولة الإسلامية»)داعش) قرب مدينة الرقة في شمال شرقي سورية، في حادثة يرى محللون أنها قد تؤدي إلى زيادة الضغوط الداخلية الداعية للانسحاب من هذا التحالف.

وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق باسم الحكومة محمد المومني في تصريحات نشرتها صحيفة «الرأي» الحكومية الخميس الماضي إن «الحرب على الإرهاب مستمرة من أجل الدفاع عن الدين الإسلامي الحنيف وعن مبادئه السمحة». وأضاف إن «كل الأردنيين يقفون صفاً واحداً مع جنود الجيش العربي البواسل في مسعاهم الطهور للحفاظ على شرف الأمة وخدمة التراب الوطني».

من جانبه، أكد مجلس النواب في بيان «وقوفه ودعمه الكامل لجهود القوات المسلحة الأردنية الجيش العربي في الحرب على الإرهاب أينما وجد وتجفيف منابعه».

وحمل المجلس تنظيم «الدولة الإسلامية» المتطرف «مسؤولية الحفاظ على حياة وأمن وسلامة البطل الطيار»، مؤكداً أن «أي عمل قد يقترفه تنظيم داعش من شأنه المساس بأمن وبسلامة الطيار ستكون نتائجه وخيمة على التنظيم ومن يدعمه أو يسانده». ودعا المجلس الحكومة إلى «بذل الجهود والعمل قدماً لإعادة البطل الطيار الكساسبة سالماً غانماً إلى أهله ووطنه بأسرع وقت».

وانتشر على مواقع التواصل الاجتماعي في «فايسبوك» و «تويتر» هاشتاغ «#خليك نسر» و«#كلنا مع الكساسبة» للإعراب عن التضامن والتأييد مع الطيار الأردني الشاب الذي يبلغ من العمر 26 عاماً ويتحدر من محافظة الكرك (118 كلم جنوب عمان) الذي تزوج في 31 تموز (يوليو) الماضي.

واعتبر محللون أردنيون أن هذا الحادث المفاجئ لن يثني الأردن عن مواصلة جهوده في مكافحة تنظيم «الدولة الإسلامية»، لكنه سيزيد الضغوط الشعبية الداخلية ويرفع الأصوات الداعية إلى التراجع عن قرار المشاركة في التحالف الدولي. وقال عريب الرنتاوي مدير «مركز القدس للدراسات السياسية» لوكالة «فرانس برس» إن «الدولة الأردنية عندما قررت الالتحاق بالتحالف واعتبرت الحرب على داعش هي حرب الأردن أيضاً كانت تدرك أن هذا قد يترتب عليه خسائر مادية وبشرية وغير ذلك».

ونشر «داعش» على مواقع متطرفة صوراً قال إنها للطيار الأسير يحيط به عناصر مسلحون. وظهر الطيار في إحدى الصور وهو يرتدي قميصاً أبيض ويحمله أربعة رجال يخرجونه من بقعة ماء.

كما نشر التنظيم بطاقة عسكرية قال إنها لهذا الطيار الذي يدعى معاذ صافي يوسف الكساسبة. وهو من مواليد عام 1988 والتحق بالسلك العسكري في 2006، ويحمل رتبة ملازم أول. وأعلن التنظيم أنه استخدم صاروخاً حرارياً لإسقاط الطائرة وهي من طراز «أف16-».

وقال زعيم التيار السلفي الجهادي في جنوب الأردن محمد الشلبي الشهير بـ «أبو سياف» إن تنظيم «داعش» سيطلب من عمان إطلاق أسرى مقابل إطلاق الرهينة الأردني، وأضاف: «علمنا أن التنظيم سيطلب مبادلة الطيار الكساسبة بالأسيرة ساجدة الريشاوي التي أرسلها أبو مصعب الزرقاوي مؤسس (تنظيم) الدولة الإسلامية لتنفيذ مهمة في الأردن (في عمان 2005)، كما سيطلب استرداد الأسير في السجون الأردنية زياد الكربولي، وهو أحد أفراد تنظيم الدولة، وربما يطلب استرداد آخرين».

الصحافة التونسية تحذّر من العودة إلى مربع الاستبداد

تونس- رويترز:

حذرت نقابة الصحفيين التونسيين، يوم الجمعة الماضي، الحكام الجدد للبلاد من المساس بحرية الصحافة، وقالت إنها مستعدة لخوض كل المعارك من أجل عدم الرجوع الى «مربع قمع الصحافة».

وقالت نقابة الصحفيين التونسيين في بيان إنها «تحذر الحكام الجدد لتونس وخاصة أولئك الذين تربوا على ثقافة الاستبداد أن التونسيين وفي مقدمتهم الصحفيين مستعدون لخوض كل المعارك من أجل عدم الرجوع إلى مربع قمع الصحافة».

وجاء بيان نقابة الصحفيين التونسيين تنديدا بما وصفته باعتداء لفظي من جانب خميس كسيلة النائب عن حزب حركة نداء تونس – الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان الجديد – على الصحفيين بعبارات غير لائقة.

وأوضحت النقابة أن كسيلة قام ايضا «بالاعتداء على المدير العام لمؤسسة التلفزة التونسية ودفعه بعد أن حاول إقناع النائب بالبقاء في الاستوديو» بعد أن غادره غاضبا احتجاجا على طريقة إدارة الحوار.

وعبّرت النقابة عن خشيتها من أن «تكون هذه الحادثة مؤشرا لسلوك سياسي لدى حزب نداء تونس ... سيما وأن عددا هاما من نواب هذا الحزب كانوا في ارتباط بنظام الاستبداد الذي عمل لعقود على قمع الحريات وفي مقدمتها حرية الصحافة والتعبير».

وفاز حزب نداء تونس بالانتخابات التشريعية بعد أن حصل على 86 مقعدا متقدما على حزب حركة النهضة الإسلامي، وانتخب رئيسه الباجي قائد السبسي رئيسا جديدا للبلاد بفوزه على الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي.

وعبّر كثيرون عن خشيتهم من عودة الاستبداد. لكن السبسي أكد انه سيحافظ على الحريات التي انتزعها التونسيون بعد ثورة شعبية اطاحت بحكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل أربعة أعوام.

ويعتبر محللون كثر أنه من الصعب عودة تونس عن منجزها الديمقراطي، خصوصاً أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة أكدت على منافسة قوية، إذ أن الفارق بين السبسي والمرزوقي كان قليلاً، وهو ما يؤكد على حيوية الحراك السياسي الذي أوجدته مناخات الثورة التونسية.

ثقافة الخوف وتداعياتها

■ د. عبدالله تركماني *

تتحدد ثقافة الخوف بوصفها نتاجاً مكثفاً مزدوجاً للطغيان: طغيان السلطة الاستبدادية، وطغيان الموروث الثقافي. عندها يدخل المجتمع نفق الرعب، القوة، البطش. وكلما ازداد البطش استفحالاً ازدادت النفوس خواءً وفقراً.

وتؤثر ثقافة الخوف على الإنسان الفرد أو الجماعات من خلال عدة تجليات، من أهمها:

(1) – ثقافة الوصاية التي تنزع إلى تعميم وعي زائف، يخلق لدى الإنسان شعوراً ملازماً بالقصور والدونية، وبأنه عاجز أمام نخب مسؤولة عنه وشخصيات تكون موضع رعب وتهيّب كبيرين، ما يقوده إلى إهمال حقوقه المدنية والسياسية ،وازدراء دوره في الحياة العامة. وإذ تحصر هذه الثقافة علاقتها بالسلطة الوصائية، بصفتها مرجعاً أحادياً، فهي تتنكر لمفاهيم الاختلاف والتباين والنقد، إذ لا مكان فيها لطرح الأسئلة أو إبداء الشك، ما يقود في النهاية إلى تسطيح العقل وإشاعة اللاعقلانية في التفكير، وإلى قتل روح التجديد والمبادرة عند الناس، ومباركة الخنوع والتسليم والرضا.

(2) – ثقافة الحشد، باعتبارها تخديراً للقدرة على تحليل الوقائع، وفق معايير منطقية عقلانية، واندفاعاً في اتجاه لغة الانفعالات والغرائز. فلا مجال في « ثقافة الحشد» للحوار الجاد والمجدي، لأنّ ما يسود هو صوت واحد، بفعل تلق وحيد الجانب لكلام يصدر عن " قيادة « هي «فوق الشبهات». إنّ ما يصدر عن هذه القيادة ليست آراء أو أفكاراً بل هي أوامر، لا بد من تنفيذها لأنها «تختزن الحكمة والقدرة والقوة والفعل والحسم وكل مفردات الإمساك بوعي الآخرين وطاقاتهم الجسدية والفكرية».

(3) – الخطاب الشعبوي، الذي يفتقر إلى العقلانية، ويقلل من أهمية الفكر الحر ويحط من شأنه. وتكمن وظيفة هذا الخطاب في التسويغ والتبرير، وطمس واقع الفروقات والاختلافات، واللجوء إلى التلفيق.

ولثقافة الخوف أسباب عديدة: الموروث الثقافي، والنظام التربوي والأبوي، والرقابة الرسمية التي تجسدها ممارسات الأجهزة الرقابية لسلطة الدولة في مجالاتها المتعددة، إضافة إلى الرقابة غير الرسمية، وأغلبها رقابة دينية تمارسها مجموعات متنوعة تدّعي حرصها على القيم الدينية. وكلها لا تخلو من التعصب والتطرف، الذي يجعل من أي اختلاف بدعة ضلالة، ومن كل اجتهاد نوعاً من الكفر، ومن كل إبداع إلحاداً يستحق صاحبه العقاب الرادع.

وحينئذ يتم تأصيل جذور الخوف في الموروث الثقافي، وثقافة السلطة، وهيمنة منهج النقل على منهج العقل، وتسويغ الواقع، والدفاع عن فقهاء الرأي الواحد، واستبعاد الآراء البديلة.

وفي هذا السياق، تكمن مشكلة المثقف العربي في الموقف الصعب ما بين قول كلمة الحق، وهذه هي مهمته الأساسية، وبين الخوف من انتقام السلطات، ولاسيما في الأنظمة الشمولية.

وهكذا تبرز نتائج ثقافة الخوف في أغلب الدول العربية، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر الخوف المزمن عند الشعب السوري من المخابرات أو الأمن بعامة، إذ فقدت كلمة الأمن دلالتها الفكرية والمعنوية منذ عقود، حيث يخاف المواطن السوري عند سماعه كلمة الأمن. وهكذا تشكلت حالة خاصة يمكن أن نطلق عليها تعبير "الخوف الأمني"، والذي كاد أن يصبح رُهاباً. إذ تركت أربعة عقود من حكم الاستبداد آثارها السوداء في حياة السوريين بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان ناشطو الشأن العام والمثقفون بين أكثر فئات السوريين تأثراً بها، وهي الحالة التي نجد بعض تعبيراتها الواضحة في ما أصابهم من أذى، شمل المتابعة الأمنية والاعتقال والمحاكم والسجون، فيما وضع آخرون منهم على قوائم الممنوعين من السفر، وبعضهم ممنوع من العمل أو مطرود منه بالاستناد إلى تعليمات أمنية.

وتعتبر الثقافة التنويرية أحد أهم أشكال المقاومة الحضارية لتجاوز الواقع الذي أفرزته ثقافة الخوف، وبالتالي تخطّي العوائق للمضي قدماً نحو المستقبل، تحقيقاً للذات في إطار الإنسانية. ويجب أن ندرك جميعاً أنّ التغيير في العالم العربي يبدأ من سيادة دولة الحق والقانون، وأنّ أحداً – مهما كبر – ليس فوق القانون الديمقراطي، ودون ذلك سنظل نسير من سيء إلى أسوأ.

إنّ ثقافة الخوف، بكل تجلياتها، تعاني اليوم حالة انكشاف واضطراب، ربما من جراء احتدام تنافس الأوصياء على السيادة والسيطرة، أو لعلّ السبب يعود إلى ارتقاء وعي البشر، وقد صاروا يتحسسون جيداً وزنهم، ويستشعرون الدوافع الحقيقية وحسابات المصالح الضيقة التي تقف وراء دعوات احتكار القيم والوصاية عليها، خاصة بعد ربيع الثورات العربية الذي أطلق موجة عارمة للتحرر من الخوف، الأمر الذي يحث الغيارى على أوطانهم ومستقبل مجتمعاتهم لإعلان حملة مقاومة جدية لآليات الخضوع، أياً كانت أشكالها، نحو تعميم ثقافة تحررية يكون الإنسان مركزها وغايتها. وخير ما يخلخل بنيان ثقافة الخوف وينصر ثقافة الحريات واحترام التنوع والتعددية والرأي الآخر، تقدم ظواهر دالة على الرشد الاجتماعي، مثل العقلانية والاعتدال وتحاشي الغلو والتعصب والتطرف.

ومن المؤكد أنّ لا سبيل إلى التخلص من الخوف إلا بإحياء مؤسسات المجتمع المدني وما تقتضيه من: التعددية الفكرية والسياسية، وحقوق الإنسان، ودولة الحق والقانون، والديموقراطية. وإلا فإنّ الخوف سيعشعش ليس في خلايا المجتمع فحسب، بل وفي خلايا الإنسان الذي تضمحل إنسانيته إلى المستوى الرعاعي.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي